

اي القول بان من قبيل الاخبار بالجملة وقوله والي
 سبويه ايضا اي لا نسب له القول بان من قبيل
 الخبر بالجملة المتوافق فيه له فمفسر قوله لا ح وقوله
 وقيل يجوز ان يجعلوا هذا الشارع الى قول مالك وهو
 القول بالتحريم الذي دل عليه كلامهم وقد تقدم في
 قوله وقد اجاز قوم منهم انه لم يملكه حاجة لذكره
 كائنا ههنا الا يقال اعاده كائنا لا اجل قوله بعد
 هذا ظاهر قولهم انه لم يملكه ولم يجعل صريح
 كلامه لان اوله كله من حيث ان يكون للتبويب
 الخلف ويكون بالنسبة لقوله تاويل جاريا على القول
 بان من قبيل الخبر بالجملة والنسبة لا تستقر جاريا
 على القول بان من قبيل الخبر بالجملة ويحتمل ان
 يكون للتحريم كالحال كقوله ليد هذا غير نظام
 ولم يغير بصرح وذهب ابو بكر الى نقاب لما
 تقدم وهو ضعيف وليسامت قبيل از اعب
 وقدر سلطة ح مينا ابو علي الفارسي في
 السيرانيات لم كتاب الفقه واملا له في كبره ان قال
 الجليل السوطي نفقتا الله به اطاعت عليه وقتت
 فيه فلم احب هذا القول والمقت خلف
 هذا الذهب وان اي المذكور من الظروف والجار والمجرور
 متعلق بمحذوف واجب الكفر وهذا المحذوف هو
 الخبر

الخبر على الصحيح وقبلهما معا وقيل الظروف والجار
 والمجرور وحده هو الخبر لا تقدم بتوضيحه ولا يرد
 على قوله متعلق بمحذوف واجب الكفر قوله تعالى
 فلما راه ستمرا عنده حيث صرح بمتعلق الظروف
 فيه لان متعلقا الظروف فيه وهو الاستقراء خاص
 لان معناه عدم التمر كالمطلق حصوله فيكون
 خاص بخلاف ما تحت فيه فكون عام لا يتقيد
 بحالة دون اخرى وهو الذي يجب حذفه دون
 الخاص لا تقدم والمعنى على ابي سليمان العريسي
 في شرحه عند قوله كان هذا الآية وقد صرح
 به اي بمتعلق الظروف العام الذي يجب حذفه
 شذوذا كقولهم اي اشاعرك العزلة فلكل جار
 ومجرور خبر مقدم والضم مبتدأ مؤخر وان حرف شرط
 جازم وموافق فاعل بفعل محذوف يفسر المحذوف
 والتقدير ان عزمه لا كعزم الجملة في حمل جزم فعل
 الشرط وجوابه محذوف دل عليه ما قبله وان
 حرف شرط جازم وهدى فعل الشرط مجزوم
 بان يكون وثاب الفاعل ضمير مستتر فيه عايد
 على المولى والجملة في حمل جزم فعل الشرط وجوابه
 محذوف دل عليه ما بعده والفعل ترفع او ابطئة
 للمجرب وانت مبتدأ ولدي ظرف بضمي محذوف كائنا